ويتضمن هذا الأسبوع

- عرضا لأبرز الأحداث خلال الأسبوع الماضي على الساحة العالمية
- من الصحافة العالمية: ٣,٤ مليون عاطل جديد عن العمل في ٢٠١٧
- تحليلا اخباريا: ٥ مخاطر تهدد عالم الأعمال في الشرق الأوسط ٢٠١٧
- تحليلا لأداء أسواق المال العالمية وتغيرات أسعار السلع والخامات

تنبيه هام:

أُعد هذا التقرير لأغراض التوزيع على أعضاء المركز المصري للدراسات الاقتصادية فقط ولا يجوز نشره أو توزيعه دون موافقة كتابية من إدارة المركز . ولا تعد أي من البيانات أو التحليلات أو المعلومات الواردة بهذا التقرير توصية؛ كما أن ما ورد بالتقرير ليس اعتمادا للجدوى التجارية للنشاط موضوع التقرير ولا لقدرته على تحقيق نتائج معينة. وقد تم إعداد هذه البيانات والتحليلات الاستثمارية بناء على وجهة نظر المركز، وتعتمد على معلومات وبيانات تم الحصول عليها من مصادر نعتقد بصحتها وأمانتها، وفي اعتقادنا فإن المعلومات والنتائج الواردة تعتبر صحيحة وعادلة وقت إعدادها. ولا يُعتد بهذه البيانات كأساس لاتخاذ أي قرار استثماري، والمركز غير مسئول عن أي تبعات قانونية أو استثمارية نتيجة استخدام المعلومات الواردة في هذا التقرير . ونؤكد أن أي أخطاء تكون قد وردت عند إعداد هذه البيانات هي من قبيل المصادفة وغير مقصودة.

أبرز الأحداث على الساحة العالمية

الأوروبيون يسألون ماي: ماذا ستقدمون مقابل كل ما ستأخذون؟

رويترز

أشاد زعماء أوروبيون برئيسة وزراء بريطانيا تيريزا ماي لإلقائها الضوء أخيرا على الخطوط العريضة لخطتها لخروج بلادها من الاتحاد الأوروبي لكنهم قالوا إنه يتعين عليها التحلي بالواقعية بشأن الثمن الذي ستدفعه بريطانيا من أجل ذلك.

ورؤية ماي "لبريطانيا عالمية" تفصل نفسها عن السوق الموحدة للاتحاد الأوروبي وتطلق مفاوضات بشأن اتفاق عميق وشامل للتجارة الحرة مع التكتل يمثل أحد أشكال "الخروج الصعب لبريطانيا" الذي يستعد الزعماء الإقليميون لمواجهته. وعلى مدى أشهر عبر الأوروبيون عن إحباطهم من عدم قبول المسؤولين البريطانيين علانية أن تصميمهم على كبح الهجرة من القارة يعني أنه يتعين على بريطانيا ترك السوق المشتركة. لكن خطاب ماي وضع نهاية لذلك.

وقال دونالد توسك رئيس وزراء بولندا السابق الذي سيشرف على مفاوضات الانفصال بين لندن والدول الأخرى في المجلس الأوروبي وعددها ٢٧ في تغريدة على تويتر "عملية حزينة ...لكنه إعلان أكثر واقعية على أقل تقدير بشأن الانسحاب من الاتحاد الأوروبي".

ويحتفظ الزعماء الأوروبيون بالإجراءات التي يعتزمون اتخاذها إلى أن تبدأ ماي رسميا محادثات الانفصال في الأشهر القادمة. لكن المسؤولين الذين يجهزون للعملية أوضحوا أن ماي لم توضح الكثير من الجوانب السلبية لاقتصاد بريطانيا.

وقال توماس بروزا وزير الدولة التشيكي لشؤون الاتحاد الأوروبي على تويتر "ماذا ستقدمون مقابل كل ما ستأخذون". كانت ماي أقرت بضرورة أن تكون هناك "تنازلات متبادلة" و"تسويات" إذا ظلت بريطانيا تحتفظ بالاستفادة "القصوى" لبضائعها وخدماتها في حين تتخلى عن التزاماتها بالسوق المشتركة مثل المساهمة في ميزانية الاتحاد الأوروبي وقبول قرارات محاكم الاتحاد والسماح لأي مواطن من الاتحاد بالمجيء والعمل في بريطانيا.

وجدد الأوروبيون ومنهم وزير الاقتصاد الألماني زيجمار جابرييل إصرارهم على عدم السماح للندن "بانتقاء الأفضل" من مزايا الاتحاد الأوروبي دون أن تدفع ثمنا في المقابل. وتفاوضت بعض الدول مثل كندا بشأن استفادة واسعة من السوق الموحدة رغم أن هذا أقل مما تحظى به بريطانيا الآن. وهذه الاستفادة تخضع بوجه عام للتحكيم أمام محاكم محايدة وغالبا ما تستغرق سبع سنوات أو أكثر للتفاوض بشأنها.

وأكدت ماي أن التجارة الحرة مع بريطانيا في صالح الجميع من الناحية الاقتصادية وأنها ليست "لعبة محصلتها صفر." والكثيرون في أوروبا يقرون بذلك على الأقل على المدى القصير ولهذا السبب هم مستعدون لمحاولة الحد من الأضرار.

موديز تتوقع انخفاض العجز المالي في المنطقة

صحيفة البيان الاماراتية

توقعت وكالة موديز العالمية للتصنيف، انخفاض العجز المالي في الإمارات، ودول مجلس التعاون الخليجي في العام الجاري. وتوقعت الوكالة أن ينخفض العجز المالي في الإمارات وقطر والكويت إلى ٣-٤ % من إجمالي الناتج المحلي في العام الجاري، وأن ينخفض العجز المالي في دول مجلس التعاون ليصل إلى ٧,٥% من إجمالي الناتج المحلي وإلى ٤,٩ % في العام المقبل، مقابل ٨,٨ % في العام الماضي و٨,٧ % في العام السبق له، وذلك بناء على توقعات ارتفاع سعر النفط العالمي.

تنبيه هام:

أُعد هذا التقرير لأغراض التوزيع على أعضاء المركز المصري للدراسات الاقتصادية فقط ولا يجوز نشره أو توزيعه دون موافقة كتابية من إدارة المركز . ولا تعد أي من البيانات أو التحليلات أو المعلومات الواردة بهذا التقرير توصية؛ كما أن ما ورد بالتقرير ليس اعتمادا للجدوى التجارية للنشاط موضوع التقرير ولا لقدرته على تحقيق نتائج معينة. وقد تم إعداد هذه البيانات والتحليلات الاستثمارية بناء على وجهة نظر المركز، وتعتمد على معلومات وبيانات تم الحصول عليها من مصادر نعتقد بصحتها وأمانتها، وفي اعتقادنا فإن المعلومات والنتائج الواردة تعتبر صحيحة وعادلة وقت إعدادها. ولا يُعتد بهذه البيانات كأساس لاتخاذ أي قرار استثماري، والمركز غير مسئول عن أي تبعات قانونية أو استثمارية نتيجة استخدام المعلومات الواردة في هذا التقرير . ونؤكد أن أي أخطاء تكون قد وردت عند إعداد هذه البيانات هي من قبيل المصادفة وغير مقصودة.

غير أن العجز المالي سوف يظل مرتفعاً في السعودية والبحرين وعمان في ظل تحديات تراجع نصيب الفرد من الناتج المحلي.

وتوقعت موديز انخفاض حجم الإصدارات في العام الجاري والعام المقبل مقارنة بما كانت عليه في العام الماضي، بفعل التراجع في العجز المالي. وقدرت وكالة موديز أن تصل النسبة بين الدين وبين إجمالي الناتج المحلي في دول مجلس التعاون الخليجي إلى ٣١,٦٦% بحلول العام المقبل، مقابل ١٠,٥% عام ٢٠١٤، ما يضيف ديوناً حكومية بمقدار ١٥٤٤ مليار دولار في العامين الجاري والمقبل.

وتوقعت الوكالة العالمية للإمارات وقطر استقرارا في نسبة الدين الحكومي إلى إجمالي الناتج القومي في العام الجاري، وأن تنخفض النسبة في العام المقبل.

الصين تكشف النقاب عن خطة جديدة لفتح أبواب الاقتصاد أمام الاستثمار الأجنبي

(رويترز)

أصدرت الحكومة الصينية تدابير لفتح أبواب ثاني أكبر اقتصاد في العالم أمام الاستثمار الأجنبي بما في ذلك تخفيف القيود على الاستثمار في البنوك والمؤسسات المالية الأخرى.

وقال مجلس الدولة الصيني في بيان على موقعه الالكتروني إن الصين ستقلص القيود على الاستثمار الأجنبي في المصارف والأوراق المالية وإدارة الاستثمارات والعقود الآجلة والتأمين والتصنيف الائتماني وقطاعات المحاسبة.

ولم يفصح المجلس عن تفاصيل أخرى كما لم يتم الإعلان عن الإطار الزمني لتطبيق هذه القرارات.

وكان مجلس الدولة الصيني المعني بالتخطيط الحكومي أشار في نهاية العام الماضي إلى أن الحكومة ستتخذ تدابير لتخفيف القيود على الاستثمار الأجنبي في قطاعات بعينها.

تأتي تلك التدابير في الوقت الذي يسعى فيه الرئيس شي جين بينغ إلى تقديم الصين كدولة رائدة على مستوى العالم في مكافحة الحماية التجارية والدفاع عن العولمة. وأبلغ شي المنتدى الاقتصادي العالمي في دافوس بسويسرا يوم أن الصين ستبقي بابها مفتوحا على مصراعيه ولن تغلقه.

وقال مجلس الدولة في بيانه إن شركات الاستثمار الأجنبية سيُسمح لها بالإدراج في بورصتي شنغهاي وشنتشن وكذلك أكبر بورصة لسوق خارج المقصورة في البلاد.

كما سيجرى السماح لشركات الاستثمار الأجنبية بإصدار أدوات دين متنوعة في الصين بما في ذلك سندات الشركات والسندات القابلة للتحويل.

وقالت الحكومة الصينية إن التدابير تهدف إلى خلق بيئة "عادلة وتنافسية" تضع "الشركات المحلية والأجنبية على قدم المساواة."

الرئيس الصيني من "دافوس": لا أحد سيخرج منتصراً من حرب تجارية

موقع أرقام

حذر الرئيس الصيني "شي جينبينج" نظيره الأمريكي المنتخب "دونالد ترامب" من السياسات الاقتصادية التي قد تشعل حرباً تجارية بعد أن أعلن الأخير في أكثر من مناسبة نيته فرض رسوم جمركية تستهدف الصادرات الصينية.

تنبيه هام:

أُعد هذا التقرير لأغراض التوزيع على أعضاء المركز المصري للدراسات الاقتصادية فقط ولا يجوز نشره أو توزيعه دون موافقة كتابية من إدارة المركز . ولا تعد أي من البيانات أو التحليلات أو المعلومات الواردة بهذا التقرير توصية؛ كما أن ما ورد بالتقرير ليس اعتمادا للجدوى التجارية للنشاط موضوع التقرير ولا لقدرته على تحقيق نتائج معينة. وقد تم إعداد هذه البيانات والتحليلات الاستثمارية بناء على وجهة نظر المركز، وتعتمد على معلومات وبيانات تم الحصول عليها من مصادر نعتقد بصحتها وأمانتها، وفي اعتقادنا فإن المعلومات والنتائج الواردة تعتبر صحيحة وعادلة وقت إعدادها. ولا يُعتد بهذه البيانات كأساس لاتخاذ أي قرار استثماري، والمركز غير مسئول عن أي تبعات قانونية أو استثمارية نتيجة استخدام المعلومات الواردة في هذا التقرير . ونؤكد أن أي أخطاء تكون قد وردت عند إعداد هذه البيانات هي من قبيل المصادفة وغير مقصودة.

وأضاف "جينبينج" في كلمة ألقاها أمام جمع من النخبة الاقتصادية العالمية خلال المنتدى الاقتصادي العالمي الذي يعقد في المنتجع السويسري "دافوس" أن بلاده ملتزمة بتحرير التجارة والاستثمار.

وأشار الرئيس الصيني خلال كلمته إلى اعتقاده بأنه "لا أحد سيخرج منتصراً من الحرب التجارية."

وكان الرئيس الأمريكي المنتخب "دونالد ترامب" قد هدد مراراً خلال حملته الانتخابية بفرض رسوم جمركية تصل إلى ٤٥% على السلع الصينية، وهدد أيضاً بمعاقبتها بسبب خفض قيمة اليوان رغم أن بكين تدعم عملتها في الوقت الحالي.

صندوق النقد يتوقع تعزيز خطط ترامب للنمو الأمريكي وضعف بعض الأسواق الناشئة

(رويترز)

رفع صندوق النقد الدولي توقعاته لنمو الاقتصاد الأمريكي في عامي ٢٠١٧ و٢٠١٨ بناء على خطط الرئيس الأمريكي المنتخب دونالد ترامب لخفض الضرائب وزيادة الإنفاق لكنه قال إن هذا سيقابله بوجه عام ضعف النمو في عدة أسواق ناشئة رئيسية.

وفي تحديث لتقريره الخاص بآفاق الاقتصاد العالمي أبقى صندوق النقد الدولي على توقعاته لإجمالي النمو العالمي دون تغيير عن توقعاته الصادرة في أكتوبر تشرين الأول عند ٣,٤ بالمئة في ٢٠١٧ و٣,٦ بالمئة في ٢٠١٨ ارتفاعا من نمو بنسبة ٣,١ بالمئة في ٢٠١٦ وهو أضعف نمو سنوي منذ الأزمة المالية العالمية بين ٢٠٠٨ و٢٠٠٩.

وستشهد الولايات المتحدة تحسنا طفيفا بواقع ٠,١ نقطة مئوية في الناتج المحلي الإجمالي لعام ٢٠١٧ وزيادة أقوى بواقع ٠,٤ نقطة مئوية في ٢٠١٨ مع وضع ترامب خططا لإجراءات مالية توسعية بما في ذلك خفض الضرائب والإنفاق على البنية التحتية.

وقال صندوق النقد إن هذا سيدفع نمو الاقتصاد الأمريكي إلى ٢,٣ بالمئة في ٢٠١٧ وإلى ٢,٥ بالمئة في ٢٠١٨ مشيرا إلى أن هذه الخطط قد ترفع التضخم أيضا في اقتصاد يقترب بالفعل من مستوى التوظيف الكامل.

وتوقع صندوق النقد ارتفاع الدولار الأمريكي وتعزز أسعار النفط وضغوطا تضخمية أكثر إلى جانب "عودة أقل تدرجا إلى سياسة نقدية عادية" في الولايات المتحدة.

وعدل الصندوق توقعات نمو الصين في ٢٠١٧ إلى ٦,٥ بالمئة بزيادة ٠,٣ نقطة مئوية مقارنة مع تقديرات أكتوبر تشرين الأول وذلك بناء على تكهنات باستمرار السياسات الحكومية التحفيزية لكنه أبقى على توقعاته للنمو في ٢٠١٨ دون تغيير لتتباطأ وتيرته إلى ستة بالمئة.

ورفع الصندوق توقعاته للنمو في منطقة اليورو واليابان في ٢٠١٧ بواقع ٠,١ نقطة مئوية لكل منهما مما يرجع إلى أسباب على رأسها الأداء الأقوى من المتوقع في النصف الثاني من ٢٠١٦.

ورفع الصندوق توقعاته لنمو بريطانيا ٠,٤ نقطة مئوية في ٢٠١٧ لكنه خفض توقعاته للنمو في ٢٠١٨ بواقع ٠,٣.

تنبيه هام:

أُعد هذا التقرير لأغراض التوزيع على أعضاء المركز المصري للدراسات الاقتصادية فقط ولا يجوز نشره أو توزيعه دون موافقة كتابية من إدارة المركز . ولا تعد أي من البيانات أو التحليلات أو المعلومات الواردة بهذا التقرير توصية؛ كما أن ما ورد بالتقرير ليس اعتمادا للجدوى التجارية للنشاط موضوع التقرير ولا لقدرته على تحقيق نتائج معينة. وقد تم إعداد هذه البيانات والتحليلات الاستثمارية بناء على وجهة نظر المركز، وتعتمد على معلومات وبيانات تم الحصول عليها من مصادر نعتقد بصحتها وأمانتها، وفي اعتقادنا فإن المعلومات والنتائج الواردة تعتبر صحيحة وعادلة وقت إعدادها. ولا يُعتد بهذه البيانات كأساس لاتخاذ أي قرار استثماري، والمركز غير مسئول عن أي تبعات قانونية أو استثمارية نتيجة استخدام المعلومات الواردة في هذا التقرير . ونؤكد أن أي أخطاء تكون قد وردت عند إعداد هذه البيانات هي من قبيل المصادفة وغير مقصودة.

"محمد العريان": قوة الدولار تشكل أكبر خطورة على الاقتصاد العالمي هذا العام

موقع أرقام

قال كبير مستشاري شركة "أليانز" الألمانية "محمد العريان" إن النمو الاقتصادي العالمي ربما يكون أفضل من التوقعات خلال عام ٢٠١٧ رغم وجود العديد من مواطن عدم اليقين، ولكن الخطورة الأكبر تكمن في قوة الدولار الأمريكي.

وأضاف "العريان" أن التطلعات حيال الاقتصاد العالمي في ٢٠١٧ سوف تكون مشابهة لنظيره عام ٢٠١٦، ومع وجود المخاطر، فإن الاقتصاد العالمي سينمو بأقل من ٣% هذا العام بينما سينمو الاقتصاد الأمريكي بما يتراوح بين ٢,٥% و٣%.

وأكد كبير مستشاري "أليانز" – أكبر شركة تأمين في أوروبا – أن الاقتصاد الأمريكي سيتحسن أداؤه هذا العام وسوف يدعم ذلك الدولار، وربما تتزايد قوة العملة بعد رفع الفيدرالي معدل الفائدة على الأقل ثلاث مرات وفق أغلب السيناريوهات في عام ٢٠١٧.

وأوضح "العريان" أن المخاطر الرئيسية تكمن في ارتفاع الدولار بشكل مبالغ فيه وبأسرع من التوقعات عقب رفع الفائدة من جانب الفيدرالي ثلاث مرات، وهو ما سيزيد بدوره المخاطر على الأسواق الناشئة التي اقترضت شركاتها بعملات أجنبية للاستفادة من الفائدة المنخفضة .

التأثير على مصر :

تشير تقديرات المؤسسات الدولية إلى استمرار وجود فرص نمو على المستوى الاقتصادي العالمي رغم ظهور عمليات وتغيرات قد تؤدي إلى رفع درجة المخاطر لعدد من الاقتصاديات خاصة الصين في ضوء عمليات الافراط في تقديم الديون مما أدى في النهاية إلى رفع درجة المخاطر التي يتعرض لها الاقتصاد الصيني، أحد الشركاء الاقتصاديين الرئيسيين لمصر خلال المرحلة الحالية، وتلويح االولايات المتحدة الامريكية بحرب تجارية مع الصين، إلى جانب استمرار تدعيات البريكست على اقتصاد الاتحاد الأوروبي.

ويتعين على مصر التركيز خلال الفترة المقبلة في محاولات تطوير البنية الاقتصادية الداخلية والاعتماد بشكل كبير على تنمية القواعد الصناعية ووجود التشجيع الحقيقي لصناعات المكونات من خلال تنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة؛ ففي ظل الوضع العالمي احتمالات حدوث تقلبات أصبحت ممكنة وهو ما يستدعي قيام مصر بتحفيز محركات نمو مستدامة تكون أقل تأثرا نسبيا بالأوضاع العالمية مما سيدعم من معدلات النمو الاقتصادي المحلي.

كذلك، يجب الانتباه إلى أن الأوضاع التي تتوقعها أغلب التقارير الدولية للأوضاع الاقتصادية بمنطقة الخليج قد تؤثر على فرص الطلب على العمالة المصرية بالخليج، وهو ما يستدعي الاستمرار في برامج الإصلاح الاقتصادي المصرية وبمعدلات أسرع لرفع معدلات توفير فرص العمل الداخلية ولاستيعاب التباطؤ المتوقع في تحويلات المصريين العاملين في الخارج، مع الأخذ في الاعتبار الحذر في التوسع في معدلات النمو للدين العام، خاصة وأن تفاقم ازمة الديون السيادية عالميا مع نقص مصادر التمويل يمثل عنصر مخاطرة متزايد للاقتصاد العالمي حاليا.

تنبيه هام:

أُعد هذا التقرير لأغراض التوزيع على أعضاء المركز المصري للدراسات الاقتصادية فقط ولا يجوز نشره أو توزيعه دون موافقة كتابية من إدارة المركز . ولا تعد أي من البيانات أو التحليلات أو المعلومات الواردة بهذا التقرير توصية؛ كما أن ما ورد بالتقرير ليس اعتمادا للجدوى التجارية للنشاط موضوع التقرير ولا لقدرته على تحقيق نتائج معينة. وقد تم إعداد هذه البيانات والتحليلات الاستثمارية بناء على وجهة نظر المركز، وتعتمد على معلومات وبيانات تم الحصول عليها من مصادر نعتقد بصحتها وأمانتها، وفي اعتقادنا فإن المعلومات والنتائج الواردة تعتبر صحيحة وعادلة وقت إعدادها. ولا يُعتد بهذه البيانات كأساس لاتخاذ أي قرار استثماري، والمركز غير مسئول عن أي تبعات قانونية أو استثمارية نتيجة استخدام المعلومات الواردة في هذا التقرير . ونؤكد أن أي أخطاء تكون قد وردت عند إعداد هذه البيانات هي من قبيل المصادفة وغير مقصودة.

من الصحافة العالمية: ٣,٤ مليون عاطل جديد عن العمل في ٢٠١٧

العربية.نت

توقع تقرير جديد صادر عن منظمة العمل الدولية، ازدياد معدل البطالة في العالم بشكل طفيف من ٥,٧ إلى ٥,٨% في العام ٢٠١٧، ما يعني ارتفاع عدد العاطلين عن العمل بمقدار ٣,٤ مليون شخص.

وأشار التقرير الذي حمل عنوان "الاستخدام والآفاق الاجتماعية في العالم – اتجاهات عام ٢٠١٧"، إلى توقعات بارتفاع عدد العاطلين عن العمل عالمياً في عام ٢٠١٧ إلى أكثر من ٢٠١ مليون، مع ازدياده بمقدار ٢,٧ مليون في عام ٢٠١٨، لأن وتيرة نمو القوى العاملة تفوق عدد فرص العمل الجديدة.

	عدد العاطلين عن العمل (ملايين)			معدل البطالة (في المائة)		
	2016	2017	2018	2016	2017	2018
العالم	197.7	201.1	203.8	5.7	5.8	5.8
الدول المتقدمة	38.6	37.9	38.0	6.3	6.2	6.2
الاقتصادات الناشئة	143.4	147.0	149.2	5.6	5.7	5.7
الدول النامية	15.7	16.1	16.6	5.6	5.5	5.5
	النسبة المئوية لفرص العمل الهشة			النسبة المئوية للعمال الفقراء		
	2016	2017	2018	2016	2017	2018
العالم*	42.9	42.8	42.7	29.4	28.7	28.1
الدول المتقدمة	10.1	10.1	10.0	..	..	..
الاقتصادات الناشئة	46.8	46.5	46.2	25.0	24.3	23.7
الدول النامية	78.9	78.7	78.5	69.0	67.9	66.7

المصدر: اتجاهات وتوقعات البطالة ما بين ٢٠١٦ و ٢٠١٨ – منظمة العمل الدولية

وقال غاي رايدر، المدير العام لمنظمة العمل الدولية: "نواجه مصاعب مزدوجة تتمثل في تلافي الأضرار الناجمة عن الأزمة الاقتصادية والاجتماعية العالمية، وخلق فرص عملٍ نوعية لعشرات الملايين من الداخلين الجدد إلى سوق العمل كل عام. ويواصل النمو الاقتصادي أداءه المخيب للآمال على صعيد المستويات ودرجات الشمول. ويرسم ذلك صورةً مقلقة للاقتصاد العالمي ولقدرته على توليد فرص عملٍ كافية، ناهيك عن فرص عملٍ نوعية."

ويتوقع التقرير أيضاً أن تبقى أشكال العمل الهشة، أي العاملين لدى منشآت أُسرهم ولحسابهم الخاص، أعلى من نسبة ٤٢% ضمن إجمالي عدد العمال، وهو ما يعادل ١,٤ مليار شخصٍ في العام ٢٠١٧.

وقال ستيفن توبين، الخبير الاقتصادي في منظمة العمل الدولية والمعد الرئيسي للتقرير: "إن زهاء نصف العمال في الاقتصادات الناشئة يعملون في مهنٍ هشة، وترتفع هذه النسبة إلى أكثر من ٨٠ % في الدول النامية."

يحذر معدو التقرير من حدة عوائق البطالة، لاسيما في أميركا اللاتينية والبحر الكاريبي، حيث إن أثر الركود الاقتصادي الأخير سيستمر خلال العام ٢٠١٧، وكذلك في إفريقيا جنوب الصحراء التي تعاني من أدنى مستوى للنمو منذ عقدين .وتجابه كلا المنطقتين ارتفاعاً كبيراً في عدد الأفراد الذين سيصبحون في سن العمل.

وعلى النقيض من ذلك، ينبغي أن يتراجع معدل البطالة في الدول المتقدمة خلال ٢٠١٧ من ٦,٣ إلى ٦,٢%، وإنْ بوتيرةٍ بطيئة. وثمة إشارات على حدوث بطالةٍ هيكلية. وتبقى البطالة طويلة الأمد في كلٍ من أوروبا وأميركا الشمالية مرتفعة مقارنة بمستوياتها قبل الأزمة، كما أنها ستواصل ارتفاعها في أوروبا بصرف النظر عن تراجع معدلات البطالة.

تنبيه هام:

أُعد هذا التقرير لأغراض التوزيع على أعضاء المركز المصري للدراسات الاقتصادية فقط ولا يجوز نشره أو توزيعه دون موافقة كتابية من إدارة المركز . ولا تعد أي من البيانات أو التحليلات أو المعلومات الواردة بهذا التقرير توصية؛ كما أن ما ورد بالتقرير ليس اعتمادا للجدوى التجارية للنشاط موضوع التقرير ولا لقدرته على تحقيق نتائج معينة. وقد تم إعداد هذه البيانات والتحليلات الاستثمارية بناء على وجهة نظر المركز، وتعتمد على معلومات وبيانات تم الحصول عليها من مصادر نعتقد بصحتها وأمانتها، وفي اعتقادنا فإن المعلومات والنتائج الواردة تعتبر صحيحة وعادلة وقت إعدادها. ولا يُعتد بهذه البيانات كأساس لاتخاذ أي قرار استثماري، والمركز غير مسئول عن أي تبعات قانونية أو استثمارية نتيجة استخدام المعلومات الواردة في هذا التقرير . ونؤكد أن أي أخطاء تكون قد وردت عند إعداد هذه البيانات هي من قبيل المصادفة وغير مقصودة.

وثمة اتجاه رئيسي آخر ورد في التقرير، وهو تباطؤ تراجع أعداد العمال الفقراء، ما يضعف من احتمال تحقيق هدف القضاء على الفقر، وهو أحد أهداف التنمية المستدامة التي وضعتها الأمم المتحدة. كما يُتوقع ازدياد عدد العمال الذين يتقاضون أدنى من 3.1 دولار في اليوم، بأكثر من ٥ ملايين عاملٍ على مدى العامين المقبلين في البلدان النامية.

يحذر التقرير في الوقت عينه من أن الارتياب العالمي ونقص فرص العمل اللائقة، ضمن جملة أمورٍ أخرى، يثيران القلاقل في المجتمع ويدفعان إلى الهجرة في عدة بقاع من العالم .فنسبة السكان في سن العمل الراغبين في الهجرة خارجاً ازدادت بين عامي ٢٠٠٩ و٢٠١٦ في كل منطقة تقريباً من مناطق العالم، باستثناء جنوب آسيا وجنوب شرقي آسيا والمحيط الهادئ. وحدثت أكبر زيادةٍ في أميركا اللاتينية والكاريبي والمنطقة العربية.

وبالانتقال إلى التوصيات، تشير تقديرات معدي التقرير إلى أن بذل جهود متضافرة لتقديم حوافز مالية وزيادة الاستثمارات العامة التي تأخذ في الحسبان الإمكانيات المادية لكل بلدٍ، تمثل انطلاقةً طيبة للاقتصاد العالمي وتخفض عدد العاطلين عن العمل بنحو مليوني شخص، مقارنةً بتوقعاتنا عند خط الأساس. ولكن ينبغي أن يرافق تلك المساعي تعاونٌ دولي.

وقال توبين: "يستدعي تعزيز النمو الاقتصادي بطريقةٍ منصفة وشاملة سياساتٍ متعددة الأوجه تعالج الأسباب الجذرية للركود العالمي، مثل عدم المساواة في الأجور، مع الأخذ بعين الاعتبار خصوصيات كل بلد."

التأثير على مصر:

رغم تراجع معدلات البطالة بصورة طفيفة في مصر مؤخرا، إلا أن هذا التراجع لا يعكس بوضوح وضع البطالة الحقيقي في مصر في ظل عدم وضوح البيانات الخاصة بالقطاع غير الرسمي. ووفقا للإحصائيات السابقة، فإن تصدر قطاع الزراعة لمقدمة الأنشطة يشير إلى ضرورة تدعيم نمو الوظائف بقطاع الصناعة لخفض معدلات الفقر والبطالة. كما أن استمرار ارتفاع معدلات البطالة بين المتعلمين يشير إلى ضرورة اللجوء إلى تعديلات جذرية في سياسات التعليم ومخرجاته في ظل استمرار واضح لمشكلة البطالة الهيكلية الناتجة عن تشوة العرض والطلب في سوق العمالة المصري من وجود عمالة غير مطلوبة للتوظيف وغياب العمالة المطلوب توظيفها.

لهذا، يجب أن ترتبط استراتيجية الدولة بصورة أكبر بتوزيع المشروعات التنموية جغرافيا في ضوء مستويات البطالة في الريف خاصة بين الإناث؛ فارتفاع معدلات البطالة بينهم يؤكد على عدم استغلال قدراتهم الاقتصادية، ومشروعات مثل وظيفتك جنب بيتك – بما ترتبط به من بعد جغرافي – ستؤدي إلى تحقيق هدف تخفيض البطالة ورفع معدلات التشغيل للإناث على وجه الخصوص .

كما يجب التنبه إلى أن منظومة المشروعات الصغيرة والمتوسطة التي تعتبر الأداة الأساسية لمعالجة مشكلة البطالة تحتاج إلى معالجة جذرية تضمن تنمية الاستثمارات في هذا القطاع ورفع درجة فاعليته من خلال إنشاء كيان مؤسسي متكامل وفقا لأفضل الممارسات الدولية يمثل أول نموذج في الشرق الأوسط لتبني ريادة الأعمال وتنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة بما يمكن من تعظيم دورها في التنمية الاقتصادية، وخلق فرص العمل، وزيادة الصادرات، وهي الخطوات التي أعلنت الحكومة عن السعي لوضعها في قانون لتنظيم قطاع المشروعات الصغيرة والمتوسطة الجاري مناقشتة الآن ضمن حزمة تعديلات تتضمن منظومة التراخيص وتخصيص الأراضي والمحفزات لتلك المشروعات مع إنشاء منظومة متكاملة للبنية التكنولوجية لتأسيس وإدارة تلك المشروعات والجاري اعدادها حاليا بعد مبادرة السيد رئيس الجمهورية لتمويل هذا القطاع بنحو ٢٠٠ مليار جنيه علي مدار ٤ أعوام.

جدير بالذكر أن استراتيجية البنك المركزي الحالية لتحفيز النمو من خلال استراتيجية تمويل بفائدة منخفضة وتوسيع نطاق قاعدة الممولين ستؤدي إلى تحركات ملموسة في تخفيض معدلات البطالة في مصر إذا ما ارتبطت بتعديلات هيكلية في التشريعات الخاصة بالمشروعات الصغيرة والمتوسطة والتراخيص والاستثمار وتخصيص الأراضي والضرائب خاصة على المشروعات الصغيرة والقطاع غير الرسمي.

تنبيه هام:

أُعد هذا التقرير لأغراض التوزيع على أعضاء المركز المصري للدراسات الاقتصادية فقط ولا يجوز نشره أو توزيعه دون موافقة كتابية من إدارة المركز . ولا تعد أي من البيانات أو التحليلات أو المعلومات الواردة بهذا التقرير توصية؛ كما أن ما ورد بالتقرير ليس اعتمادا للجدوى التجارية للنشاط موضوع التقرير ولا لقدرته على تحقيق نتائج معينة. وقد تم إعداد هذه البيانات والتحليلات الاستثمارية بناء على وجهة نظر المركز، وتعتمد على معلومات وبيانات تم الحصول عليها من مصادر نعتقد بصحتها وأمانتها، وفي اعتقادنا فإن المعلومات والنتائج الواردة تعتبر صحيحة وعادلة وقت إعدادها. ولا يُعتد بهذه البيانات كأساس لاتخاذ أي قرار استثماري، والمركز غير مسئول عن أي تبعات قانونية أو استثمارية نتيجة استخدام المعلومات الواردة في هذا التقرير . ونؤكد أن أي أخطاء تكون قد وردت عند إعداد هذه البيانات هي من قبيل المصادفة وغير مقصودة.

تحليل اخباري: 5 مخاطر تهدد عالم الأعمال في الشرق الأوسط ٢٠١٧

صحيفة الشرق الأوسط

"تغيرات أسعار النفط، والبطالة، والأزمات المالية، والصراعات الداخلية للدول، والهجمات الإرهابية"، هذه المخاطر الخمسة الرئيسية التي تهدد عالم الأعمال في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا في عام ٢٠١٧ بحسب تقرير المخاطر العالمية، التابع للمنتدى الاقتصادي العالمي.

وأشار التقرير إلى أن عدم المساواة الاقتصادية، والاستقطاب المجتمعي وتكثيف المخاطر البيئية هي أهم ثلاثة اتجاهات من شأنها أن تشكل التطورات العالمية على مدى السنوات العشرة المقبلة. وستزداد الحاجة إلى العمل التعاوني من قبل قادة العالم إلحاحا، وذلك لتفادي مزيد من الصعوبات والتقلبات في العقد المقبل.

وعلى خلفية تصاعد السخط السياسي والاضطراب في مختلف أنحاء العالم، خلصت الدراسة إلى ثلاث نتائج رئيسية: استمرارية الأنماط حيث حلّ ارتفاع الدخل وتفاوت الثروات وزيادة الاستقطاب المجتمعي في المرتبتين الأولى والثالثة على التوالي، بين الاتجاهات الأساسية التي من شأنها حدّ التطورات العالمية في السنوات العشر المقبلة. في المقابل، قرن غالبية من شملتهم الدراسة البطالة الهيكلية العالية أو نقص العمالة بعدم الاستقرار الاجتماعي العميق.

وحلّ تغير المناخ في المركز الثاني بين الاتجاهات الأساسية للمخاطر العالمية لهذا العام. وللمرة الأولى في تاريخ الدراسة حصلت المخاطر البيئية الخمسة كافة على تقييمي المخاطر، واحتمالية الحدوث، وتصدرت ظواهر الطقس المتطرفة والخارجة عن المألوف القائمة كأحد المخاطر العالمية الأبرز.

وخلصت الدراسة إلى أن المجتمع لا يواكب التغييرات التكنولوجية، فمن التكنولوجيات الـ١٢ الناشئة التي شملها التقرير، وجد الخبراء أن الذكاء الصناعي والروبوتات هي ذات القدرة الأكبر على إحداث نتائج أو فوائد، إلا أنها في الوقت ذاته ذات أكبر الآثار السلبية المحتملة، ورأوا أيضًا أنها بحاجة إلى حوكمة أفضل.

وقالت رئيسة قسم التنافسية والمخاطر العالمية مارجريتا هانوز، لدى المنتدى الاقتصادي العالمي: «هناك حاجة ماسة إلى اتخاذ الزعماء لقرارات لتحديد إجراءات عاجلة للتغلب على الخلافات السياسية أو الآيديولوجية، والعمل معًا على حل التحديات الحرجة، وقد رأينا مثالاً واضحًا على هذا خلال عام ٢٠١٦ فيما يخص الزخم نحو التصدي لتغير المناخ، وهو ما يبعث على الأمل أن العمل الجماعي على المستوى الدولي والهادف نحو التصدي لمخاطر أخرى يمكن أن يتحقق أيضا.«

وستكون كيفية التعامل مع المخاطر الأكثر إلحاحا في العالم أحد الموضوعات التي ستتم مناقشتها خلال الاجتماع السنوي للمنتدى الاقتصادي العالمي ٢٠١٧ والذي يُعقد من ١٧ وحتى ٢٠ يناير تحت شعار قيادة مستجيبة ومسؤولة.

ووفقًا للتقرير، فإن التحولات المعقدة التي يعيشها العالم اليوم، من التحضير لمستقبل منخفض الكربون والتغيرات التكنولوجية غير المسبوقة إلى التكيف مع الحقائق العالمية الجديدة الاقتصادية والجيوسياسية، تتطلب من القادة تركيزًا أكبر على التفكير على المدى الطويل، والاستثمار والتعاون الدولي.

من جانبها، قالت رئيسة إدارة المخاطر في مجموعة زيوريخ للتأمين سيسيليا ريس: «نعيش في أوقات عصيبة، حيث حتى التكنولوجيا تخلق تحديات، ومن دون الحوكمة السديدة، وإعادة صقل مهارات العمال ستقضي التكنولوجيا على الوظائف بسرعة أكبر من سرعة خلقها لفرص العمل.«

وأضافت: «لم يعد يمكن للحكومات أن توفر مستويات الحماية الاجتماعية التي كانت توفرها سابقًا، حيث إن الحراك المناهض للمؤسسية بدأ بالظهور، ونرى القادة السياسيين يلقون اللوم في مواجهة تحديات المجتمع على العولمة، ما يخلق حلقة مفرغة من شأنها تخفيض النمو الاقتصادي، وزيادة عدم المساواة، لذا فالتعاون ضروري لتجنب زيادة تدهور الموارد المالية الحكومية، وتفاقم الاضطرابات الاجتماعية.«

وأشار التقرير والدراسة المسحية إلى إمكانية الثورة الصناعية الرابعة على زيادة المخاطر العالمية، واستنادًا لتحليلاتهم على ١٢ تكنولوجيات ناشئة متميزة، حدد الخبراء الذكاء الصناعي والروبوتات على أنها أسوأ المخاطر ما إذا أدت إلى نتائج سلبية، ورأوا كذلك أنها بحاجة ماسة إلى حوكمة أفضل.

تنبيه هام:

أُعد هذا التقرير لأغراض التوزيع على أعضاء المركز المصري للدراسات الاقتصادية فقط ولا يجوز نشره أو توزيعه دون موافقة كتابية من إدارة المركز . ولا تعد أي من البيانات أو التحليلات أو المعلومات الواردة بهذا التقرير توصية؛ كما أن ما ورد بالتقرير ليس اعتمادا للجدوى التجارية للنشاط موضوع التقرير ولا لقدرته على تحقيق نتائج معينة. وقد تم إعداد هذه البيانات والتحليلات الاستثمارية بناء على وجهة نظر المركز، وتعتمد على معلومات وبيانات تم الحصول عليها من مصادر نعتقد بصحتها وأمانتها، وفي اعتقادنا فإن المعلومات والنتائج الواردة تعتبر صحيحة وعادلة وقت إعدادها. ولا يُعتد بهذه البيانات كأساس لاتخاذ أي قرار استثماري، والمركز غير مسئول عن أي تبعات قانونية أو استثمارية نتيجة استخدام المعلومات الواردة في هذا التقرير . ونؤكد أن أي أخطاء تكون قد وردت عند إعداد هذه البيانات هي من قبيل المصادفة وغير مقصودة.

التأثير على مصر:

تعرضت مصر بالتأكيد منذ عام ٢٠٠٩ وحتى الآن للعديد من الصدمات الاقتصادية، ما كان له أثرا سلبيا على الأداء الاقتصادي، إلا أنه من المطمئن أن ما تعانيه مصر حاليا، ما يزال لا يقارن بما تتعرض له بعض الدول الأخرى في المنطقة، وهذا مؤشرا جيدا على قدرتها على الخروج من الأزمة، في حال اتخاذ القرارات السليمة. ولا نستطيع عزل مصر عن العالم الخارجي، لذلك فإن خروج مصر من هذا المنحنى الاقتصادي، لا يرتبط فقط بالأداء الداخلي للدولة، وإنما أيضا بالأداء العالمي.

إن الرأي المتفق عليه حاليا من الجميع هو أن مصر لم تصل بعد إلى مرحلة الكساد الاقتصادي، فهي وعلى الرغم مما مرت به من سلبيات اقتصادية، حققت نموا للعام الثاني على التوالي، كما أنها تمتلك مزايا عدة تمكنها من الخروج من الأزمة، مثل السوق الكبيرة، والعمالة الشابة المتميزة، وموقع جغرافي متميز. كما أن مصر تشهد حراكا اقتصاديا مميزا، لكن الأمور يجب أن تحدث بصورة أسرع لهذا فان الطريق الوحيد للخروج من هذه الأزمة هو أنه بدلا من إنكار التحديات القائمة يجب وضعها فى مكانها الصحيح والتعامل معها؛ فمعالجة المشكلات أصبحت ممكنة والرؤية للمستقبل أصبحت أكثر رسوخا وإرادة الإصلاح هي ما تدفعنا الآن للخروج من رحم هذه الأزمة الاقتصادية.

في ضوء ذلك، على الحكومة المصرية التركيز بشكل كبير على تنفيذ حزم واسعة النطاق من إصلاحات المالية العامة تستهدف ترشيد الإنفاق العام ودعم الإيرادات بهدف ضبط أوضاع الموازنات العامة وضمان استدامتها لا سيما في ضوء التحديات التي تواجه السياسة المالية خلال الفترة الحالية على أن يكون الإصلاح الضريبي على رأس أولويات صانعي السياسات المالية لدعم الإيرادات الضريبية وضمان عدالة وكفاءة منظومة الضرائب من خلال مراجعة منظومة الضرائب على الدخل وأرباح الشركات، إضافة إلى تبني ضرائب القيمة المضافة وتوجيه النظام الضريبي لدعم المشروعات الصغيرة والمتوسطة والمناطق الواعدة. ومن جهة أخرى ينبغي الاهتمام بضبط بنود الإنفاق العام من خلال ترشيد الإنفاق الجاري عبر ضبط نفقات الأجور والمضي قدما في إصلاح منظومة دعم السلع الأساسية إضافة إلى رفع كفاءة الانفاق الاستثماري. والاهتمام برفع مستويات شفافية وكفاءة إدارة الموازنة العامة وخفض العجوزات. ويجب أن يواكب ذلك جهود موازية لرفع كفاءة عمليات إدارة الدين العام وحرص على زيادة متوسط آجال إصداراته وتمويله من مصادر تضمن الاستدامة المالية.

ونؤكد على أن الإصلاحات التي يجب أن تتم في المالية العامة والاقتصاد المصري يجب أن تكون هيكلية تراعي عنصر الاستدامة في عمليات النمو الاقتصادي وإصلاح المؤشرات العامة للوصول في النهاية إلى مستويات مستقرة للأداء الاقتصادي مع مراعاة عدم تأثر الطبقات الأكثر فقرا بعملية الإصلاح الهيكلية التي يجب أن تتم بصورة متكاملة ومتزنة على المديين القصير والمتوسط.

تنبيه هام:

أُعد هذا التقرير لأغراض التوزيع على أعضاء المركز المصري للدراسات الاقتصادية فقط ولا يجوز نشره أو توزيعه دون موافقة كتابية من إدارة المركز . ولا تعد أي من البيانات أو التحليلات أو المعلومات الواردة بهذا التقرير توصية؛ كما أن ما ورد بالتقرير ليس اعتمادا للجدوى التجارية للنشاط موضوع التقرير ولا لقدرته على تحقيق نتائج معينة. وقد تم إعداد هذه البيانات والتحليلات الاستثمارية بناء على وجهة نظر المركز، وتعتمد على معلومات وبيانات تم الحصول عليها من مصادر نعتقد بصحتها وأمانتها، وفي اعتقادنا فإن المعلومات والنتائج الواردة تعتبر صحيحة وعادلة وقت إعدادها. ولا يُعتد بهذه البيانات كأساس لاتخاذ أي قرار استثماري، والمركز غير مسئول عن أي تبعات قانونية أو استثمارية نتيجة استخدام المعلومات الواردة في هذا التقرير . ونؤكد أن أي أخطاء تكون قد وردت عند إعداد هذه البيانات هي من قبيل المصادفة وغير مقصودة.

أداء الأسواق العالمية خلال الاسبوع

(رويترز) (موقع ارقام)

ارتفعت مؤشرات الأسهم الصينية في ختام التداولات مسجلة مكاسب أسبوعية، عقب صدور بيانات النمو وعلى خلفية أنباء حول سن السلطات خطة لتخفيف قيود مؤشر التداول إلى جانب تقارير منفصلة أشارت إلى أن خفض شرط نسب الاحتياطي لدى البنوك مؤقتاً للمصارف الكبرى.

وفي نهاية جلسة الجمعة، ارتفع مؤشر "شنغهاي" المركب بنسبة ٠,٧٠% إلى ٣١٢٣ نقطة، وهي أعلى وتيرة ارتفاع خلال أسبوعين، مسجلاً مكاسب أسبوعية بنسبة ٠,٣%.

وأظهرت البيانات الرسمية، نمو الاقتصاد الصيني بنسبة ٦,٧% خلال عام ٢٠١٦، محققاً بذلك مستهدف الحكومة الذي تراوح بين ٦,٥% إلى ٧%.

وقالت "رويترز" إن السلطات الصينية خفضت نسب الاحتياطي لكبار المقرضين بواقع نقطة مئوية للتخفيف من ضغوط السيولة قبل عطلة السنة الجديدة.

وبحسب تقارير إخبارية، تسعى الصين لتخفيف القيود حول مؤشر تداول العقود الآجلة، والتي أدت في السابق لانخفاض أحجام التداول بنسبة ٩٩%.

وارتفعت مؤشرات الأسهم اليابانية في ختام التداولات للجلسة الثالثة على التوالي، مع مكاسب شركات التأمين والبنوك ورغم ارتفاع قيمة الين مقابل الدولار.

وفي نهاية الجلسة، ارتفع مؤشر "نيكي" الياباني بنسبة ٠,٣٥% إلى ١٩١٣٧ نقطة لكنه سجل خسائر أسبوعية بنسبة ٠,٨%، كما ارتفع مؤشر "توبكس" بنسبة ٠,٣٥% إلى ١٥٣٣ نقطة.

وجاءت مكاسب الأسهم اليابانية مدعومة بهدوء حدة التقلبات مع تراجع مؤشر "نيكي" لقياس التقلبات بنسبة ٢,٢٧% إلى ٢٠,٢ نقطة.

ارتفعت الأسهم الأمريكية خلال تداولات الجمعة مدعومة بقطاع الطاقة بالتزامن مع ارتفاع أسعار النفط، وأبقت على مكاسبها عقب خطاب تنصيب الرئيس "دونالد ترامب"، ولكن المؤشرات الرئيسية سجلت خسائر أسبوعية.

وارتفع مؤشر "داو جونز" الصناعي بنسبة ٠,٥% أو ٩٥ نقطة إلى ١٩٨٢٧ نقاط، كما صعد مؤشر "نازداك" (+ ١٥ نقطة) إلى ٥٥٥٥ نقطة، في حين ارتفع مؤشر "S&P 500" الأوسع نطاقاً (+ ٧ نقاط) إلى ٢٢٧١ نقطة.

وعلى الصعيد الأسبوعي، سجل "داو جونز" خسائر بنسبة ٠,٣%، كما سجل "نازداك "خسائر بنسبة ٠,٣%، في حين سجل "S&P 500" الأوسع نطاقاً خسائر بنسبة ٠,٢%.

وفي الأسواق الأوروبية، انخفض "ستوكس يوروب ٦٠٠" القياسي هامشياً بنسبة أقل من ٠,١% أو ٠,٢ نقطة إلى ٣٦٢,٦ نقطة، وسجل خسائر أسبوعية بنسبة ٠,٩%.

وارتفع مؤشر "داكس" الألماني (+ ٣٣ نقطة) إلى ١١٦٣٠ نقطة، كما ارتفع مؤشر "كاك "الفرنسي (+ ٩,٥ نقطة) إلى ٤٨٥٠ نقطة، بينما انخفض مؤشر "فوتسي ١٠٠ "البريطاني (-١٠ نقاط) إلى ٧١٩٨ نقطة.

من ناحية أخرى، ارتفعت العقود الآجلة للذهب تسليم فبراير عند التسوية بنسبة ٠,٣% أو ٣,٤٠ دولار إلى ١٢٠٤,٩٠ دولار للأوقية، وسجل المعدن النفيس مكاسب أسبوعية بنسبة ٠,٧%.

تنبيه هام:

أُعد هذا التقرير لأغراض التوزيع على أعضاء المركز المصري للدراسات الاقتصادية فقط ولا يجوز نشره أو توزيعه دون موافقة كتابية من إدارة المركز . ولا تعد أي من البيانات أو التحليلات أو المعلومات الواردة بهذا التقرير توصية؛ كما أن ما ورد بالتقرير ليس اعتمادا للجدوى التجارية للنشاط موضوع التقرير ولا لقدرته على تحقيق نتائج معينة. وقد تم إعداد هذه البيانات والتحليلات الاستثمارية بناء على وجهة نظر المركز، وتعتمد على معلومات وبيانات تم الحصول عليها من مصادر نعتقد بصحتها وأمانتها، وفي اعتقادنا فإن المعلومات والنتائج الواردة تعتبر صحيحة وعادلة وقت إعدادها. ولا يُعتد بهذه البيانات كأساس لاتخاذ أي قرار استثماري، والمركز غير مسئول عن أي تبعات قانونية أو استثمارية نتيجة استخدام المعلومات الواردة في هذا التقرير . ونؤكد أن أي أخطاء تكون قد وردت عند إعداد هذه البيانات هي من قبيل المصادفة وغير مقصودة.

وفي أسواق النفط، ارتفع "تايمكس" الأمريكي بنسبة ٢% أو ١,٠٥ دولار وأغلق عند 52.42دولار للبرميل وحقق مكاسب أسبوعية ٠,١%، كما ارتفع "برنت" القياسي بنسبة ٢,٥% أو ١,٣٣ دولار وأغلق عند ٥٥,٤٩ دولار للبرميل محققاً مكاسب أسبوعية بأقل من ٠,١%.

التأثير على مصر:

شهدت أسواق المال العالمية ميلا طفيفا للارتفاع مع استمرار حالة الترقب العالمية في ظل تولي ترامب رئاسة الولايات المتحدة الأمريكية ووجود مخاوف من حدوث تغيرات في السياسة الاقتصادية والنقدية الأمريكية.

وتراقب الأسواق العالمية عن كثب السياسات المنتظرة من إدارة الرئيس الأمريكي "دونالد ترامب" بعد تنصيبه رسميا، وصرح في خطابه بأن الأولوية بالنسبة له توفير ملايين الوظائف للمواطنين ومواجهة التحديات الاقتصادية، معلنا اتخاذ نهج "أمريكا أولا."

ومن جانبها منيت البورصة المصرية خلال تعاملات الأسبوع الجاري بخسائر بلغت نحو ١٧,١ مليار جنيه ليبلغ رأس المال السوقي لأسهم الشركات المقيدة نحو ٦١٢,٤ مليار جنيه مقابل ٦٢٩,٥ مليار جنيه في الأسبوع السابق له بنسبة انخفاض بلغت نسبته ٢,٧ %.

وذكر التقرير الأسبوعي للبورصة المصرية انخفاض أداء مؤشرات السوق الرئيسية بشكل جماعي حيث هبط المؤشر الرئيسي للبورصة المصرية "إيجي اكس ٣٠" بنحو ٣,١٥% ليبلغ مستوى ١٢٨٠٧ نقطة، كما مالت مؤشرات السوق الثانوية للانخفاض حيث سجل مؤشر "إيجي اكس ٧٠" للأسهم الصغيرة والمتوسطة تراجعا بنحو ٢,٦٥% ليغلق عند مستوى٤٦١ نقطة، فيما انخفض مؤشر "إيجي اكس ١٠٠" الأوسع نطاقا بنحو ٢,٣% ليصل إلى مستوى ١١٢٨ نقطة وفيما يتعلق بمؤشر "ايجي اكس ٢٠" متعدد الأوزان فقد سجل انخفاضا بنحو ٥,٥٩% ليبلغ مستوى ١٢٥٦٧ نقطة.

ويعود هذا التراجع في البورصة المصرية إلى عوامل تصحيحية بعد الارتفاعات القوية التي سبق وأن شهدتها في مرحلة تعويم الجنيه المصري إلا أن العامل المحفز لهذا الانخفاض جاء مرتبطا في الأساس بإعلان صندوق النقد الدولي عن توصيته بفرض ضريبة على الأرباح الرأسمالية للبورصة. ورغم نفي وزارة المالية، إلا أن مخاوف المستثمرين دفعت البورصة إلى موجة تصحيحية قوية في ختام تداولات الأسبوع.

لازالنا نؤكد على ضرورة القيام بإجراءات تحفيزية جديدة للبورصة المصرية لزيادة العمق المالي والمرونة الاستثمارية لها وذلك باتمام التعديلات التشريعية المطلوبة واتخاذ خطوات أسرع نحو طرح شركات وأدوات مالية جديدة بالبورصة خلال الفترة القادمة مع ضرورة حسم موقف الدولة بخصوص فرض ضريبة دمغة على تعاملات البورصة المصرية.

تنبيه هام:

أُعد هذا التقرير لأغراض التوزيع على أعضاء المركز المصري للدراسات الاقتصادية فقط ولا يجوز نشره أو توزيعه دون موافقة كتابية من إدارة المركز . ولا تعد أي من البيانات أو التحليلات أو المعلومات الواردة بهذا التقرير توصية؛ كما أن ما ورد بالتقرير ليس اعتمادا للجدوى التجارية للنشاط موضوع التقرير ولا لقدرته على تحقيق نتائج معينة. وقد تم إعداد هذه البيانات والتحليلات الاستثمارية بناء على وجهة نظر المركز، وتعتمد على معلومات وبيانات تم الحصول عليها من مصادر نعتقد بصحتها وأمانتها، وفي اعتقادنا فإن المعلومات والنتائج الواردة تعتبر صحيحة وعادلة وقت إعدادها. ولا يُعتد بهذه البيانات كأساس لاتخاذ أي قرار استثماري، والمركز غير مسئول عن أي تبعات قانونية أو استثمارية نتيجة استخدام المعلومات الواردة في هذا التقرير . ونؤكد أن أي أخطاء تكون قد وردت عند إعداد هذه البيانات هي من قبيل المصادفة وغير مقصودة.